

الفصل الثامن

الزراعات الحدودية في دول المشرق العربي

تمهيد:

مما لاشك فيه أن الحدود الدولية في الشرق الأوسط تعد حديثة النشأة نسبياً، فالحدود البرية (frontières terrestres) بالكاد رسمت أو حددت ما بين 1880-1930، وذلك كنتيجة للتدخل الأوروبي، وبالتالي، تعيين الحدود وفق الرؤى الاستعمارية في حقبة التسويات السلمية ما بعد الحرب العالمية الأولى. حتى عندما انسحبت بريطانيا في سنة 1971 من دون الحماية التي قامت بها لفترة تربو على قرنين من الزمن في المنطقة، خاصة في منطقة الخليج، إلا أنها تركت إرثاً من حدود الأمر الواقع (Le fait accompli)، واعتقدت لندن ولفترة طويلة أنه إذا لم تكن الحدود تسبب مشكلة مباشرة فإنه يجب أن تترك وشأنها. "ويجب أن تترك الكلاب النائمة مضطجعة"¹.

والجدير بالملاحظة، أن قلة من الحدود العربية التي تتفق مع النسق الحضاري والتاريخي، بينما غالبية ترسيمات الحدود وضعت كأمر واقع وبشكل اعتباطي إن لم أقل فوضوي (anarchique)، دون اعتبار للجغرافية البشرية والمادية للمنطقة. وبالتالي، أصبحت بعض نزاعات الحدود تدور حالياً ما بين أناس أو شعوب مماثلة بدلاً من أن تجمعهم في كيان واحد.

وتعتبر حدود الشرق الأوسط من أقل المناطق في العالم عرضة للاختراق رغم العديد من الحدود الطويلة جداً، وغالباً ما تخترق مناطق مأهولة بالسكان تاركة مجالا واسعا لمنافذ حدودية غير قانونية ومن الأمور الشائعة في أوقات التوتر والأزمات السياسية في المنطقة إغلاق الممرات الحدودية الدولية (Les couloirs frontaliers internationaux) والتي تعبر تلك المناطق (les zones) من أشخاص وبضائع. ولا تزال النزاعات الحدودية (Les conflits frontaliers) حول الموقع الصحيح لبعض الحدود الدولية دون تسوية، للغالبية العظمى لدول المنطقة، كعدم وجود معالم

¹ رأي لاسكوفيلد، سنة 1994. (الزواج وعدم الاستغفار في الشرق الأوسط) مرجع سبق ذكره.

أرضية أو سطحية دائمة قابلة للتحديد أو الترسيم (ترسيم الحدود) (Le tracé des frontières) ، فعملية ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) عبر مناطق طبيعية لا خصائص طبيعية لها، كما هو الحال بالنسبة للصحاري، أو باتباع خطوط إرشادية هندسية تواجه صعوبات جمة وتعتبر حدودا افتراضية وحسب وجهة النظر القانونية الدولية، فلا توجد هناك معاهدة تحكم وتنظم الحدود البرية بين الدول.

وبشأن مشكلات ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) البحرية (frontières maritimes) تظهر الصعوبة في مظاهرها الجغرافية، ولا توجد طريقة تعين بواسطتها حدود مائية، أما تعيين الحدود الساحلية (Les frontières littorales) فتعتبر أعقد من الحدود البرية (frontières terrestres) بسبب الدرجات المختلفة لسيطرة الدولة المعترف بها، والتي غالبا ما تتضمن المياه الداخلية، والمياه الإقليمية (les eaux territoriales)، والمناطق المتصلة (les zones contigües)، والأرصدة القارية، ومناطق الصيد الخاصة.

ثم صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة قانون تنظيم الحدود البحرية (frontières maritimes) في سنة 1982، وبعد مطالبة دول شرق أوسطية بمساحات مياه إقليمية مختلفة في الماضي محددة، بحوالي 12 ميلا بحريا، وما وراء المياه الإقليمية (Les eaux territoriales) تعلن أحيانا "مناطق مجاورة" (Les zones limitrophes) بهدف فرض تطبيق الأنظمة الصحية والمالية والجمركية، ثم إقرار سبعة من هذه المناطق لتكون المياه الإقليمية (Les eaux territoriales) لكل من السعودية واليمن الشمالي 18 ميلا بحريا، والبحرين، ومصر، وعمان واليمن الجنوبي 24 ميلا بحريا، ولسوريا 41 ميلا بحريا.

إن نزاعات الحدود العربية ستظل مصدرا للصراعات العربية، وهي بكل المقاييس تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار السياسي في هذه المنطقة الحساسة التي لا تحتمل أكثر مما هي عليه، وبالتالي، فإن الحدود برية كانت أو بحرية في الشرق الأوسط ستظل قنابل مؤقتة لتراخ إقليمي محتمل.

وستتناول النزاعات الحدودية (Les conflits frontaliers) في منطقة الشرق الأوسط حسب صنفين من النزاعات: النشطة (actifs) والساكنة (inactifs)، وفقاً للتاريخ أو درجة التصعيد. ويعرف النزاع الحدودي على أنه نزاع نشط ومتفاقم ومتحرك، في حين أن "النزاع الساكن" هو ذلك النزاع الكامن أو الراقد، وهو غير نشط ولمدة طويلة من الزمن، بيد أنه لم يحل في جميع الحالات. تماماً مثل حالات البراكين.

الحدود البرية في دول الشرق الأوسط سنة 1996

الدول	الطول / كيلو متر	الوضع الحالي
مصر - قطاع غزة	1 11	منطقة حدودية غير متنازع عليها، ثبت بموجب معاهدة كامب ديفيد في عام 1978.
مصر - إسرائيل	1 255 2 288	منطقة حدودية غير متنازع عليها، ثبت بموجب اتفاقات كامب ديفيد عام 1978.
مصر - ليبيا	1 1150 2 1115	منطقة حدودية غير متنازع عليها.
مصر - السودان	1 1273	نزاع حول مثلث حلايب ورأس وادي حلفا.
إيران - أفغانستان	1 936 2 885	منطقة غير متنازع عليها، حددت بموجب معاهدة باريس (1856).
إيران - أرمينيا	1 35	منطقة غير متنازع عليها، حددت بموجب معاهدة تركماناشي (1828).
إيران - أذربيجان	1 701	منطقة حدودية غير متنازع عليها.
إيران - العراق	1 1458 2 1052	منطقة حدودية متنازع عليها وشهدت اشتباكات عسكرية على شط العرب. منطقة حول خوزستان / عربستان، أقل أهمية ونزاعا.
إيران - الباكستان	1 909 2 904	منطقة حدودية غير متنازع عليها.
إيران - تركيا	1 449	منطقة حدودية غير متنازع عليها، ثبتت بمعاملة لوزان (1933).
إيران - تركمنستان	1 992	منطقة حدودية غير متنازع عليها.
العراق - الأردن	1 134	منطقة حدودية غير متنازع عليها، حددت بواسطة الإنتداب البريطاني في أوائل القرن التاسع عشر، ومن ثم بواسطة تبادل رسائل عام 1932، وبموجب اتفاق عقد في عام 1984.
العراق - الكويت	1 240 2 198	منطقة متنازع عليها، حددت باتفاق عقد في شهر كانون أول 1981.
الطرق - السعودية	1 686	منطقة غير متنازع عليها، حددت من قبل فرنسا في شهر كانون الأول 1981.
العراق - سوريا	1 605	منطقة غير متنازع عليها، حددت من قبل فرنسا وبريطانيا في عام 1926.
العراق - تركيا	1 331 2 352	مع أنها حددت من قبل أنقرة بموجب معاهدة عقدت في عام 1926، إل أن تركيا قد أثارتها عددا عام 1995.

إسرائيل - قطاع غزة	1 51	منطقة حددت بموجب معاهدة السلام الموقعة بشهر أيلول 1994، مع السلطة الفلسطينية.
إسرائيل - الأردن	1 238	منطقة حددت بموجب معاهدة السلام الموقعة في شهر تشرين أول 1994.
إسرائيل - لبنان	1 79	مع أنه غير متنازع عليها، فإن جزء من جنوب لبنان (الشريط الحدودي) محل منذ عام 1978.
إسرائيل - سوريا	1 76	منطقة متنازع عليها في الجولان، وشهدت عمليات عسكرية.
مناطق مجزأة بواسطة حدود اعتباطية تتم لجدول رقم (1 - 6)		
إسرائيل - الضفة الغربية	1 307	حدود نهائية تشمل مسألة القدس لتحديد بواسطة اتفاق يوقع في عام 1996 - 1997.
الأردن - السعودية	1 742	منطقة غير متنازع عليها، حددت بموجب معاهدة عمان 1965.
الأردن - سوريا	1 375	منطقة غير متنازع عليها، حددت بموجب معاهدة ساكس بيكو في عام 1916، ومن ثم في بروتوكول باريس عام 1931.
الأردن - الضفة الغربية	1 97	منطقة حدود نهائية تشمل مسألة القدس لتحديد بموجب اتفاق يوقع في عام 1996 - 1997.
الكويت - السعودية	1 222 2 163	منطقة غير متنازع عليها، حددت بموجب معاهدة وقعت في شهر كانون أول 1969.
لبنان - سوريا	1 375 2 313	منطقة غير متنازع عليها، حددت من قبل الإنتداب الفرنسي في شهر أيلول 1920.
عمان - السعودية	1 676	منطقة غير متنازع عليها، حددت بواسطة اتفاق عقد في شهر آذار 1990.
عمان - الإمارات العربية	1 410 2 430	منطقة متنازع عليها من رأس الخيمة على بلدتي دورا والرمس، ومع أبو ظبي على واحة الرمي، والمندلة بالإشتراك مع إمارات كل من عجمان، الفجيرة، والشارقة.
عمان - اليمن	1 277	منطقة غير متنازع عليها، حددت باتفاق وقع في عام 1992.
قطر - السعودية	1 40 2 69	أدى تطبيق اتفاق عام 1965 بشأن تحديد الحدود إلى حدوث اشتباك عسكري.
قطر - الإمارات العربية	1 20	نزاع حول خليج حور العبد.
السعودية - الإمارات العربية	1 586 2 512	جزء من الحدود مع أبو ظبي حدد باتفاق وقع في شهر أيلول 1974، وظل الجزء الأخير غير محدد.
السعودية - اليمن	1 1458 2 1384	منطقة نزاع حول تطبيق معاهدة الطائف (1934) فيما يتعلق بالجزء الغربي من الحدود، أما الأجزاء الأخرى فإنها لازالت غير معينة.
سوريا - تركيا	1 822	منطقة نزاع حول لواء الإسكندرية.
تركيا - أرمينيا	1 268	مطالب من قبل أرمينيا لمنطقة أرمينية تقع شرق تركيا.

تركيا - افريخان	1 9	منطقة غير متنازع عليها، حددت بموجب معاهدة لوزان عام 1933.
تركيا - بلغاريا	1 250 2 241	منطقة غير متنازع عليها، حددت بموجب معاهدة لوزان عام 1933.
تركيا - جورجيا	1 252	مطالب أثرت من قبل الجمهورية السوفيتية الآسيوية السابقة، للمطالبة بأرض ساحلية على البحر الأسود (330) كيلومتر، وأيضاً بمنطقة كارس - اردهان التي أعطيت لتركيا بمعاهدات كارس عام 1921، ومعاهدة موسكو عام 1924.
تركيا - اليونان	1 206	منطقة متنازع عليها حددت بموجب معاهدة لوزان (1933).
الإمارات العربية	-	منطقة معاهدة ما بين أبو ظبي ودبي، ونزاعات ما بين دبي والشارقة، وما بين الفجيرة والشارقة، والعديد من الأراضي تدار بواسطة الإمارات المختلفة.

ملاحظات:

- 1- كتاب حقائق عالمية 1995 (واشنطن، السي. أي. إيه، 1995).
المصدر: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (مرجع سبق ذكره). نقلاً عن كتاب حقائق عالمية 1995 (واشنطن، السي. أي. إيه، 1995).

المبحث الأول

التراعات الحدودية المتحركة (actifs)

يتميز هذا النوع من التراعات حول ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) بطابعه المتحرك والنشط، فـالبحرين وقطر تنازعتا على ترسيم مياههما الإقليمية. وكذلك قامت توترات بين مصر والسودان حول منطقة حلايب التي يعتقد بأنها غنية بالنفط،¹ كما تنازعت إيران مع العراق على شط العرب، وأيضاً مع دولة الامارات العربية المتحدة حول جزر أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، واختلفت كل من العراق والكويت على ترسيم حدودهما وتقسيم حقل الرميلة النفطي. ولا تزال اسرائيل في نزاعها مع جاراتها العربيات في حالة حرب كنتيجة لتراعات إقليمية. وكانت السعودية في نزاع نشط مع اليمن حول الحدود، وأيضاً مع قطر بهذا الشأن، وأبرز هذه التراعات ما يأتي:

1- قطر-البحرين

2- السودان-مصر

3- إيران-العراق

4- إيران-الامارات العربية

5- العراق-الكويت

6- اسرائيل-دول الطوق

7- السعودية-قطر

8- السعودية-اليمن

¹ النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 145.

المطلب الأول

قطر - البحرين

تستند كل من قطر والبحرين على ما سمي بالحقوق التاريخية (droits historiques)، وهما على نزاع طويل بينهما، ويتمحور النزاع حول ثلاث جزر رئيسية غنية بالبتروول والمياه العذبة والموقع الهام وهي: فشيت الديبل، وحوار، وجردة، بالإضافة الى منطقة الزبارة، ومنطقة "زوبراح"، وهو شريط يقع على الساحل الشمالي الغربي لشبه جزيرة قطر تطالب به البحرين.¹ يقدر عدد هذه الجزر بستة عشر جزيرة وتبلغ مساحتها 19,3 كلم²، وتبعد حوالي ثمانية عشر ميلا عن ساحل البحرين وميلا واحدا عن ساحل قطر، ويعتقد أن حقل نفط دوخان يمتد إليه، وبسبب هذا النزاع لم تنضم البحرين وقطر لاتحاد الامارات العربية المتحدة الذي أعلن في سنة 1971.

وتتلخص وجهة النظر القطرية في:

- ضرورة فرض سيادتها على مجموعة الجزر الثلاث (فشيت الديبل وحوار وجردة) التابعة للبحرين الآن.
- أن خط التقسيم بين البلدين يجب أن يسير في الوسط بين أراضيها والبحرين، حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار.
- المطالبة بالتحكيم أمام محكمة العدل الدولية (C.I.J.) حول الجزر المتنازع عليها.

أما وجهة النظر البحرانية فهي كالتالي:

- رفض مطالب قطر بالنسبة للجزر وموقعها الجغرافي القريب منها، على اعتبار أن ثمة جزر قريبة من بلد وتخضع لسيادة بلد آخر، منها جزر قريبة من تركيا وتتبع اليونان.

¹ المرجع السابق، ص 147

-المطالبة بتبعية منطقة "الزبارة" القطرية لها.

-أن بريطانيا قننت حدود الأمر الواقع (Le fait accompli)، وهو ما تم اعتماده في كل دول الخليج، مما يعني ملكيتها الفعلية لمجموعة الجزر الثلاثة.

-ضرورة أن ينصب عرض الموضوع أمام محكمة العدل الدولية (C.I.J.)، على الخط المائي بين البلدين والحدود البحرية (frontières maritimes)، مع الأخذ في الاعتبار الوجود التاريخي للبحرين في منطقة الزبارة.

وكانت قطر قبل الاستقلال جزءا من البحرين، ثم انفصلت عنها في إدارة مستقلة سنة 1968، مما أدى الى خلافات حول الحدود بينهما، خاصة حول الزبارة، الذي يرجع الى سنة 1958 وذلك عندما انسحب رجال من قبيلة آل بن علي بزعامه سلطان بن سلامة، من البحرين الى قطر، وحولوا ولاءهم من آل خليفة الى آل ثاني الذي منحهم قرية الزبارة، وساند الأتراك هذا التصرف وتدخلت آنذاك إنجلترا لتهدئة الموقف، والحيلولة دون مهاجمة تلك القبيلة للبحرين.

ومع بدايات سنة 1947 شكت قبيلة آل النعيم-التي حولت ولاءها للبحرين بعد انفصال قطر عنها- إلى حاكم البحرين، ومحاوله شيخ قطر إقامة مركز جمارك في الزبارة، الذي اعتبر ذلك بمثابة تدخل سافر في الشؤون الداخلية، فتدخلت بريطانيا لعقد مفاوضات (négociations) بين البحرين وقطر، وبسبب فشل المفاوضات بين الجانبين، بعث المعتمد البريطاني في البحرين وقتذاك في 1947/12/23 برسالة الى كل من حاكم قطر والبحرين جاء فيها:

-تجديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين على أنه سيمر من عند حوار باعتبارها تابعة للبحرين.

-تجديد منطقة جزر (حوار) التابعة للبحرين في رأي الحكومة البريطانية.

-تقرير تبعية (فشت الديبل) و(جراة) للبحرين، مع بيان أنهما ليستا جزيرتين بل هما ضحاحان ليست لهما مياه اقليمية (eaux territoriales).

وكانت أخطر مراحل النزاعات بين قطر والبحرين والتي كادت أن تؤدي الى حرب شاملة بين البلدين وذلك في 26 ابريل سنة 1996¹ عندما هاجمت أربع طائرات هليكوبتر تابعة لسلاح الجو القطري جزيرة (فشت الديبل) مما أسفر عن تدمير معدات ومنشآت شركة النفط الهولندية العاملة هناك وجرح بعض الفنيين والعمال الذين كانوا مكلفين بالإنشاءات، وأسرت القوات القطرية (30) فردا منهم، تبع ذلك حشد لقوات البلدين على الحدود، وقطع الاتصالات بين الدوحة والمنامة، إلا أن الوساطة (médiation) السعودية بين البلدين أدت إلى نزع فتيل الحرب بين البلدين، ولكنها أخفقت في حل مسألة النفط، ولكن القوات القطرية غادرت المنطقة بعد شهرين.

وبعد تعثر جهود الوساطة، اتخذت قطر قرارا بتحويل النزاع في 08 يوليو في سنة 1991 إلى لجنة تحكيم محكمة العدل الدولية الدائمة (C.P.J.I) بشأن السيادة على المناطق المتنازع عليها، وعارضت البحرين هذه الخطوة مدعية أن مثل هذه الخطوة أن تتخذ بصورة مشتركة من قبل البلدين. وفي تطور آخر، وبينما كانت لجنة التحكيم تنتظر ورود طلب مشترك أصدرت قطر مرسوما (décret) في شهر أبريل سنة 1992 يتعلق بمياها الإقليمية والمنطقة المتاخمة لها، فرفضت البحرين القرار القطري، وادعت حقها بالتصرف في منطقة إقليمية مساحتها 24 ميلا بحريا.

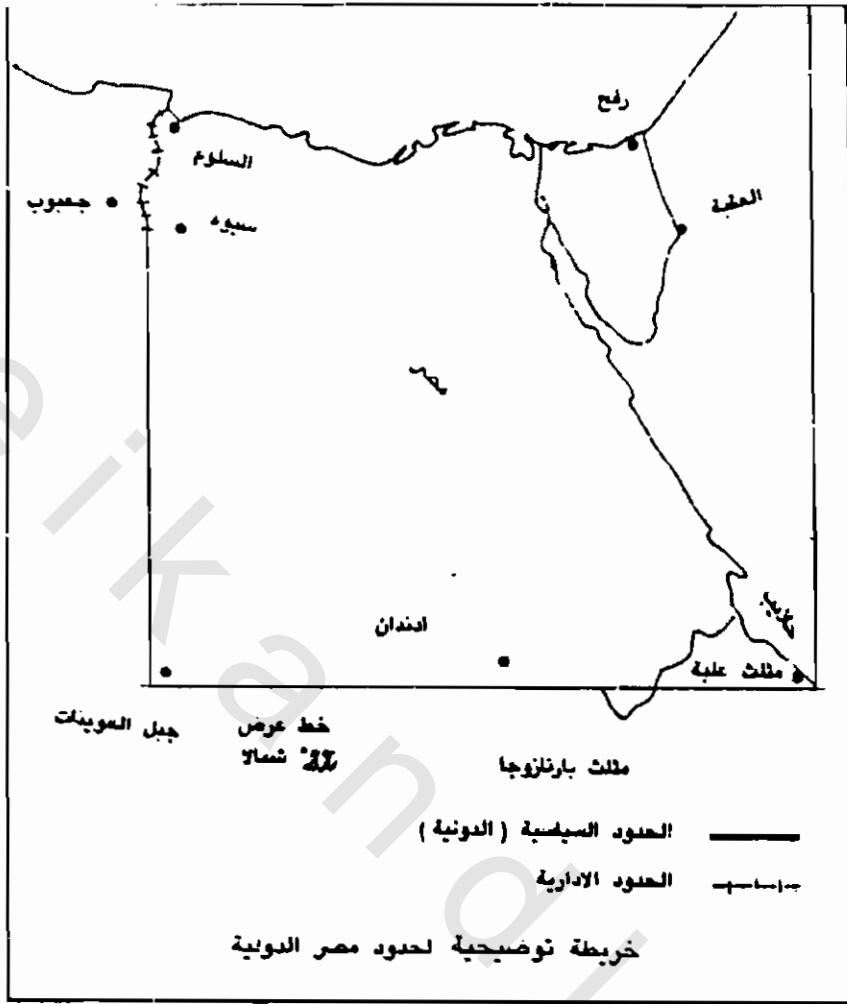
ولم يسمع بعد الكثير عن النزاع حول (زوبراج)، مع أنه سيكون مفاجئا ألا تثير البحرين مطالبها التاريخية بالشريط بشكل ما في ضوء النزاع على جزر (حوار)، إذا ما وصل الأمر إلى لجنة التحكيم الدولية.

¹ النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني

السودان-مصر

تعتبر الحدود الدولية لمصر -بالمقارنة مع الدول الأخرى- من أكثر الحدود استقراراً، باستثناء النزاع الذي ثار في منتصف سنة 1981 مع إسرائيل فيما يتعلق بتحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك بين مصر وفلسطين تحت الانتداب (mandat)، وهو النزاع الذي تمت تسويته من خلال اللجوء إلى التحكيم الدولي (arbitrage international) في إطار ما يعرف بظاها.



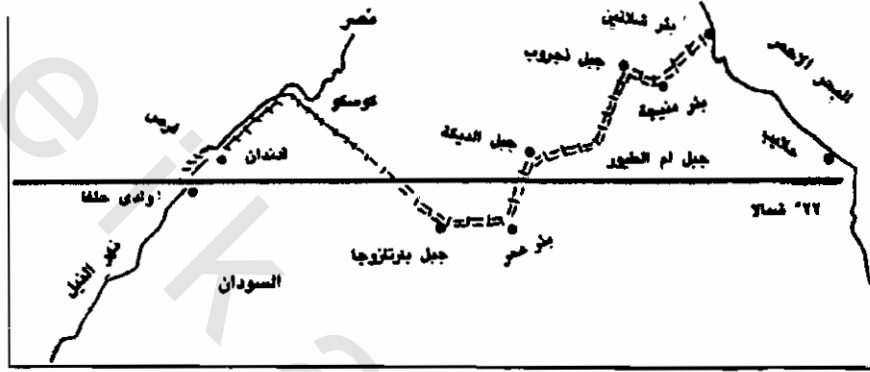
السياطة الدولية - حدود ١٩١٨ - يناير ١٩٩٣ - القامصة

إلا أن النزاع بين مصر والسودان قد عرف توترا في أوائل التسعينيات على منطقة مساحتها 10,304 كلم²، وهي منطقة مثلث (حلايب) الواقعة على الحدود الشرقية بين البلدين ويتعلق النزاع بالحدود "السياسية" و"الإدارية"، المعترف بها من قبل كل من القاهرة والخرطوم على التوالي، والتي لها صفة الحدود الدولية، وتأزمت العلاقات بين السودان ومصر في سنة 1992 بعد تردد عن قيام الحكومة السودانية بمنح ترخيص للتنقيب عن البترول في منطقة (حلايب) لإحدى الشركات الكندية، وهو الأمر الذي اعتبرته مصر، اعتداء على حقوقها السيادية في هذه المنطقة. وظهر النزاع بين البلدين بشأن الحدود في أواخر سنة 1958، وذلك عندما بعثت الحكومة المصرية بمذكرة إلى حكومة السودان أشارت فيها، أي الحكومة المصرية إلى أن قانون الانتخاب الجديد الذي أصدرته السودان توطئة لإجراء الانتخابات البرلمانية في 27 فبراير سنة 1958 قد خالف اتفاق سنة 1899 بشأن الحدود المشتركة وذلك لإدخال المنطقة الواسعة شمال مدينة (وادي حلفا) وكذا المنطقة التي تحيط بحلايب وشلاتين الواقعتين على ساحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية وقد طالبت المذكرة المصرية بحق مصر في استرجاع هذه المناطق التي يقوم السودان بإدارتها شمال خط عرض 22 درجة شمالا.

وكانت المناسبة، هي الأولى من نوعها التي أعلن فيها عن وجود نزاع على الحدود بين البلدين فرصة لكل طرف حتى يعرض وجهة نظره مشفوعة بالقرائن القانونية التي يؤسس عليها مطالبه بشأن حقيقته في السيادة على المناطق المتنازع عليها وبالذات منطقة (حلايب)، كما أنها كانت فرصة تتاح للباحثين للاجتهاد في مناقشة الأسانيد القانونية وكافة القرائن والأدلة لبيان مدى صحتها، ويلاحظ التناقض الأساسي بين مصر والسودان منذ الوهلة الأولى، فمن جهة تصر السودان على أنها هي فقط التي لها حق السيادة على المناطق المذكورة والتي كانت قد وضعت تحت إدارتها منذ ستين عاما ومن ثم فهي — أي الحكومة السودانية — التي يحق لها إدراج

هذه المناطق ضمن دوائرها الانتخابية، نجد من جهة أخرى أن مصر دفعت - بالمقابل - بعدم قانونية هذه المطالب السودانية وأصرّت بدورها على التأكيد على حقيقة أن واقعة استثناء المناطق المتنازع عليها من الخضوع للنظام القانوني والإداري المصري - وإخضاعها بدلا من ذلك للإدارة السودانية - لا يمكن أن تنفي بحال استمرار بقاء هذه المناطق ضمن نطاق السيادة المصرية وأن مجرد الإدارة لا توفر سندا كافيا بذاته لاكتساب السيادة على الإقليم المصري - وإخضاعها بدلا من ذلك للإدارة السودانية - لا يمكن أن تنفي بحال استمرار بقاء هذه المناطق ضمن نطاق السيادة المصرية، وأن مجرد الإدارة لا توفر سندا كافيا بذاته لاكتساب السيادة على الإقليم.¹

¹ د. أحمد الرشيد، الحدود المصرية-السودانية، السياسة الدولية (مرجع سبق ذكره)، قلا عن د. البخاري عبد الله الجعلي، ود. أسامة الغزالي، العلاقات المصرية-السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة سنة 1990 ص 505.



خريطة توضيحية لحدود مصر الجنوبية

الحدود السياسية (خط عرض 22° شمالاً) - 1800

الحدود الإدارية - 1902

الحدود المعهدة عام 1899 في منطقة لسان وادي حلفا

مستط كوسكو الذي أعيد إلى مصر في عام 1907

المصدر: السياسة الدولية (مجلة متخصصة)، العدد ١١١، يناير سنة ١٩٩٢، مصر.

إيران — العراق

لا يزال النزاع الحدودي بين العراق وإيران واحدا من النزاعات النشطة (actifs) بين البلدين الأكثر دمارا وفتكا في الشرق الأوسط. وكان قد تم تعيين الحدود بين الطرفين على الضفة الشرقية من شط العرب في يوليو سنة 1937، منحت بموجبه العراق السيطرة على الممر المائي باستثناء المناطق القريبة من الموانئ الإيرانية في عبدان، خور مشهر، خسروآباد.

والجدير بالذكر، أنه تم عقد اتفاق عثماني — إيراني في 1847 منح العراق بموجبه سيطرة كاملة على شط العرب، وأقر هذا الاتفاق في سنة 1847 بروتوكول (protocole) عقد في سنة 1913، لتطفو مرة أخرى مسألة شط العرب بين سنتي 1959-1960، عندما أقدم العراق على منع السفن الإيرانية في محاولة له لتأكيد حقه المزعوم بموجب معاهدة سنة 1937. ودفع تشدد الموقف الإيراني ببغداد إلى التأكيد على مطالبها مجددا بمسافة ثلاثة كيلومترات من المياه الإقليمية (les eaux territoriales) حول (عبدان) التي كانت مخصصة لإيران بموجب معاهدة سنة 1937، وأدت الاتصالات بين البلدين إلى تخفيف أجواء التوتر بين البلدين.

ولكن الأجواء ازدادت سوءا بين البلدين حول شط العرب وعادت الاشتباكات العسكرية بين الأعوام 1969-1974 نتيجة لرفض المعاهدة الصادرة في سنة 1937، وإزاء هذا الإحتقان السياسي بين العراق وإيران قامت الجزائر بمبادرة وساطة (médiation) قام بها الراحل الرئيس الجزائري هواري بومدين، أسفرت عن توقيع اتفاق (acord) بين الشاه السابق وبين نائب الرئيس العراقي حينذاك صدام حسين، أثناء اجتماع لدول الأوبك بالجزائر في شهر مارس سنة 1975، حيث أزال هذا الاتفاق تماما النزاع بين البلدين الشقيقتين وساهم في مد جسور الثقة والأمن المتبادل على طول الحدود المشتركة.

واعترف اتفاق سنة 1979 بالمطالب الايرانية بمحدود (للق) على طول شط العرب، ورسمت الحدود البرية (حيث العديد من حقول النفط) بين البلدين على أساس بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913. وبالنظر السياسي، فقد جسد الاتفاق عملية تبادل وتعويض: ففي حين وافق العراق على تعديل معاهدة سنة 1937، قيدت ايران بوقف مساعدتها للحركة القومية الكردية داخل العراق.

وبعد قيام الثورة الاسلامية في ايران واستلائها على السلطة وما تلى ذلك من توترات بين البلدين، اتخذ الرئيس العراقي صدام حسين خطوة رسمية، تمثلت في اجهاض اتفاق الجزائر (وفي الحقيقة قام بتمزيق نسخة من الاتفاق أمام مشاهدي التلفزيون العراقي)، قبل خمسة أيام من حربه مع إيران التي دامت ثمانية سنوات. وما يدعوا للدهشة والتعجب، وبعد عشر سنوات، من الحرب الضروس بين العراق وايران، وفي شهر سبتمبر سنة 1990، بعد احتلاله للكويت يعلن صدام حسين بعظمة لسانه أن بلاده قبلت ببنود اتفاق الجزائر الصادر في سنة 1975. وهناك مسألة اقليمية أخرى بين العراق وايران كانت محل خلاف بينهما هي مسألة اقليم خوزستان/عربستان الواقعة في الخليج الأعلى، والتي تعتبر أغنى منطقة بالبتروال الايراني، إذ أنها تحتوي على أكثر من 80 بالمائة من احتياطي البلاد من النفط، وأكثر من 90 بالمائة من انتاج الهيدروكربونات، إضافة الى أن الاقليم المذكور يوجد به ثلاثة ملايين من السكان العرب، لكن هذه المسألة فقدت الكثير من أهميتها منذ ذلك الحين.

المطلب الرابع

ايران - الامارات العربية

حدثت أزمة الحدود بين ايران والامارات العربية المتحدة، عندما أمر شاه ايران في 30 نوفمبر سنة 1971 قواته بالتزول واحتلال جزر مهمة من الناحية

الاستراتيجية تقع بالقرب من مضيق هرمز، وهي: جزر أبي موسى، طناب الكبرى وطناب الصغرى، والتي كانت - آنذاك - تحت السيادة الاسمية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة، وجاء الانزال العسكري الإيراني قبل يومين فقط من قيام اتحاد الامارات العربية المتحدة، ومباشرة بعد انتهاء الحكم البريطاني المباشر في الخليج، وقد حافظت ايران على حقوقها التاريخية (droits historiques) بالجزر لغاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما طردت من قبل بريطانيا، معللة ذلك -أي الحكومة البريطانية- بأن حرية الملاحة في مياه الخليج كانت تعتمد على السيطرة على هذه الجزر من قبل قوة تلتزم باستقرار المنطقة.

وقد نزلت القوات الإيرانية بعد يوم واحد من التوصل إلى إمارة الشارقة فيما يتعلق بوضع جزيرة أبو موسى، مع أن الفقرة الأولى في الاتفاق تنص على مايلي: لن تتخلى كل من إيران أو الشارقة عن مطالبتها بجزيرة أبي موسى ولا تعترفان بمطالبة أخرى بهذا الصدد. وكان بالامكان الاتفاق على تمرکز القوات الإيرانية في جزء من جزيرة أبي موسى، ويرفرع عليه العلم الإيراني وتمارس عليه السيادة (la souveraineté) الإيرانية، وأن الشارقة ستحتفظ بالسيادة الكاملة على الجزء المتبقى من الجزيرة.

وكانت إمارة الشارقة وإيران قد اعترفتا بمحدود مائية إقليمية مساحتها (12) ميلا بحريا حول الجزيرة، ووافقتا على التقاسم المشترك لأي عائدات تحدث من النفط من حقل مبارك الواقع على الشاطئ قسمت العائدات بين البلدين بالتساوي (مع تمرير الشارقة لحصص أقل لكل من إمارتي عجمان وأم القوين) دون أن يتأثر ذلك بتزاع بين البلدين.

وفي تطور آخر، أقدمت إيران وباسم الحفاظ على أمن جزيرة أبي موسى، بمنع الجنسيات الأجنبية المستخدمة من طرف الشارقة من الدخول إلى الجزيرة. واعتبرت الإمارات العربية هذه الخطوة على أنها احتلال واقعي وذلك في شهر ابريل

سنة 1992. ثم نقلت الإمارات النزاع إلى كل من مجلس التعاون الخليجي (conseil de coopération) ومجلس الأمن الدولي (seil de sécurité)، ومع ذلك فقد تم احتواء ما بين الطرفين، مع اقتراح ملك إيران باستمرار المفاوضات الثنائية مع دولة الإمارات العربية، ولكن بدون شروط مسبقة، ووافقت الإمارات على استئناف المباحثات، شريطة أن يشمل ذلك أيضا مسألة جزيرة طنب.

وقد أعاق الغزو والإحتلال المستمر من جانب إيران لجزر أبي موسى وطنب من التوصل إلى اتفاق حول الحدود المائية بين إيران والعديد من الإمارات العربية ورغم ذلك فقد أذيع أن أبو ظبي توصلت إلى اتفاق مع إيران من شأنه إحداث توازن مع إمارة أبو ظبي الأكبر والأهم داخل الاتحاد، إلى اتفاق في شهر أوت سنة 1974 مع إيران، وسعت بموجبه خط الحدود البحرية إلى مسافة 89.25 ميل بحري مع نقاط تتماثل مع تلك الحدود الساحلية (Les frontières littorales) الجانبية التي رسمت سنة 1968 ما بين إمارتي أبو ظبي ودبي، وإعلان (déclaration) الشارقة من جانب واحد في سنة 1964 المتعلق بحدود رصيفها القاري (plateau continental) مع إمارة أم القوين.

المطلب الخامس

العراق – الكويت

تعتبر المشكلة الحدودية بين العراق والكويت من أعقد المشكلات التي لاتزال تصنع الحدث في منطقة الشرق الأوسط، الذي تفجر ثلاث مرات بين عامي 1961 وحتى 1990 والحدود بين البلدين تتقاطع فيها عدة مصادر حدودية فهناك المصدر الجغرافي الناتج عن أن أغلب الأراضي العربية، صحراوية يصعب تحديد الحدود على ظهرها، والمصدر الاقتصادي، فالأراضي العربية بالكاد تزخر بالثروات الطبيعية والنفطية منها بالخصوص، ولعب هذا المصدر الأخير دورا بارزا في شتى

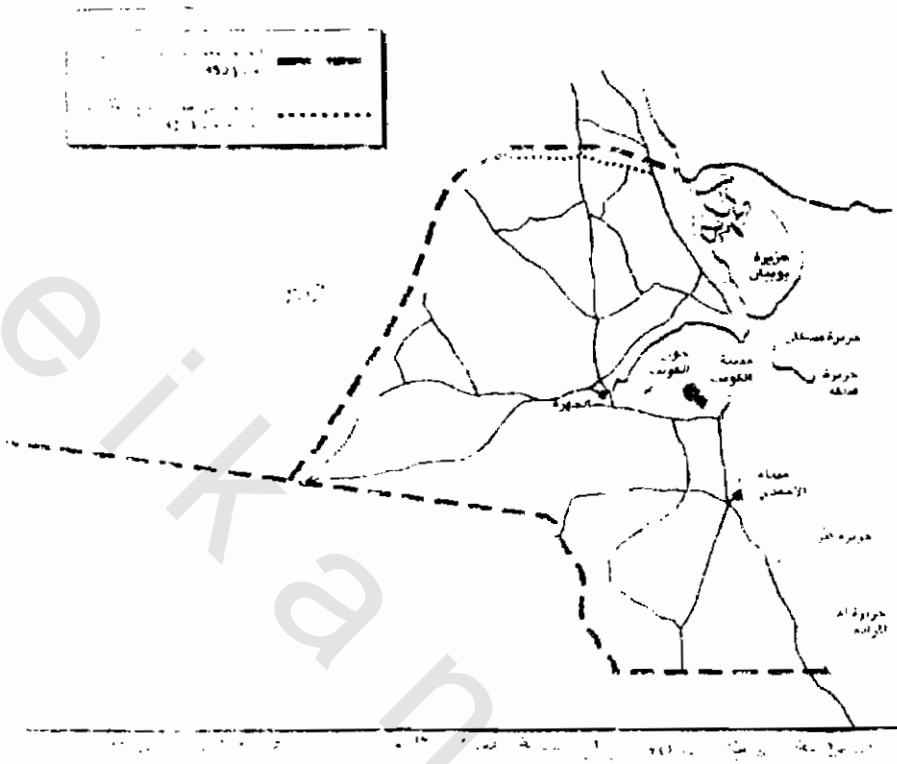
التراعات المفتوحة أو المسترة في منطقة الخليج والجزيرة العربية حيث تتركز كميات من النفط والغاز تتجاوز ثلثي الاحتياطي العالمي.

إضافة إلى ما تقدم أن مطالب العراق على مر التاريخ، منذ 1938¹ كانت متناقضة أولاهما مطالبة العراق بكل الكويت وهي مطالبة رفعت بدءاً من الملك غازي وتوفيق السويدي (1932)، ومروراً بنوري السعيد (1958)، وعبد الكريم قاسم (1961)، وانتهاءً بصدام حسين (1990) وأساس هذه المطالبة تاريخي يقوم على أساس أن الكويت كانت جزءاً من محافظة البصرة خلال الحكم العثماني في بداية القرن الحالي. وثانيهما سعي العراق إلى تغيير حدوده الحالية، فساحل العراق ضئيل على الخليج وبالتالي شعوره بالظلم من جراء بعده على الجسم المائي. وبالتالي، فإن ثمة خطراً واضحاً من تكرار المطالبات العراقية بأراض كويتية.

وكانت الكويت قد أصبحت دولة مستقلة في 19 يونيو سنة 1961 وذلك بعد انتهاء الاتفاق المتبادل بين الكويت وبريطانيا على إنهاء المعاهدة الثنائية المعقودة في سنة 1899 والتي جعلت الكويت بموجبها محمية بريطانية، بعد ذلك بأسبوع، أعلن الرئيس العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم²، مطالبته بالكويت، واعتبارها جزءاً من العراق، وكان سند القانوني في ذلك أن الكويت كانت عبارة عن مقاطعة عثمانية تقع تحت الإدارة غير المباشرة لحاكم البصرة. وبعد اكتشاف حقل نفط برقان الضخم سنة 1938 في الكويت، فإن الملك غازي والملك فيصل ورئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد جميعهم طالبوا بوجوب ضم الكويت للعراق في بيانات وتصريحات مختلفة.

¹ السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 234.

² النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 153.



المصدر: السياسة الدولية (مجلة متخصصة)، العدد 111، يناير سنة 1993، مصر.

وفي شهر ديسمبر سنة 1963، اعترف العراق رسمياً أثناء حكم عبد السلام عارف باستقلال الكويت، وعين حدوده معها على أساس اتفاق سنة 1932، وبموجب الرسائل المتبادلة آنذاك مابين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت.

واستمرت العراق مصرة في المطالبة من الكويت على التخلي أو تأجير جزيرتي بويان ووربة والمنطقة الساحلية القريبة منهما لكي تحسن موقعها من الوصول الى الخليج، كي توافق بغداد على ترسيم نهائي للحدود الغربية مع الكويت، الا أن هذا الطلب رفض من قبل الحكومة الكويتية .

. وظلت مسألة الحدود بين العراق والكويت هادئة نسبياً حتى سنة 1990، عندما أرسل صدام حسين قواته واحتل الكويت، معلناً بأنها المحافظة التاسعة عشر العراقية. وكان من احدى العوامل التي قدمت لتبرير احتلال الكويت هو استخراج الكويت الفوضوي للنفط من حقل رميلة، الذي يقع على الحدود بين البلدين.

وكانت نتيجة الاحتلال تحرير الكويت في شهر مارس سنة 1991 من قبل قوات التحالف، وتتمركز قوات منظمة الامم المتحدة (O.N.U) في المنطقة الفاصلة بين البلدين.

وفي مايو سنة 1963، أقر مجلس الأمن الدولي (conseil de sécurité) خطة ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) بين البلدين التي أعدها لجنة من الأمم المتحدة (O.N.U)، وعينت فيها الحدود البرية (terrestres) والبحرية (maritimes) بينهما، وأوصت اللجنة بأن ينقل خط الحدود الى منطقة (صفوان) الواقعة باتجاه الشمال بحوالي 570 كلم، مانحة الكويت جزءاً أكبر من حقل رميلة النفطي، كما أن اللجنة منحت الكويت جزءاً من ميناء أم القصر العراقي، الا أن العراق لم يوافق على قرار لجنة منظمة الأمم المتحدة (O.N.U) لغاية شهر نوفمبر سنة 1994، عندما اعترف

للكويت بالسيادة على هذه المناطق. وما يلاحظ أن ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) الحالي بين العراق والكويت يحمل في طياته بذور نزاع مستقبلي، خاصة أن كل المؤشرات العولمية توحي بذلك. وفي ظل التواجد الأجنبي المكثف في منطقة الخليج العربي.

المطلب السادس

اسرائيل - دول الطوق

في انتظار أن تنصاع اسرائيل لعملية السلام العربية الجارية منذ مؤتمر مدريد الذي عقد في أواخر اكتوبر سنة 1991، فإن الحدود الاسرائيلية مع الدول العربية، وبالذات دول الطوق كانت على الدوام مصدرا للنزاع وعدم الاستقرار، وغني عن البيان حالة الحرب المعلنة حاليا بين اسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وبما أن اسرائيل تقوم سياستها على منطلق الاستيلاء (l'emprise) على أراضي الغير بالقوة، فإن حدود الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، اللتان احتلتا في يونيو سنة 1967، كان يجب أن تحدد بوضوح بموجب اتفاق، ولكن أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 التي هزت الولايات المتحدة أجلت صيغة الاتفاق بين اسرائيل والفلسطينيين، خاصة بعد تحالف المحافظين الجدد والأصوليين الى جعل "صدام الحضارات نبوءة تتحقق ذاتيا وأن عرفات هو بن لادن اسرائيل 11.11¹.

وكان الأردن قد توصل الى اتفاق مع اسرائيل في شهر اكتوبر سنة 1994، الى معاهدة سلام معقدة، سمح بموجبها للأردن أن يستعيد سيادته على أراض محتلة سابقا من قبل اسرائيل مساحتها حوالي 380 كلم² تقع ما بين العقبة وايلات، في حين سمح لاسرائيل استئجار مساحتين صغيرتين من الأرض ولمدة خمس وعشرين سنة، الأولى تقع بالقرب من بحيرة طبريا (مساحتها 83 كلم²)، أما الثانية فتقع

¹ صون الأحرار (صحيفة جزائرية)، عدد 1376+07/09/2002، نقلا عن لوموند ديبلوماسيك 2002، ابراهيم ورده، باحث في جامعة هارفارد (الولايات المتحدة).

في وادي عربة، جنوب البحر الميت (مساحتها 1,3 كلم2)، ويمكن أن تعتبر هذه المعاهدة كمحطة قادمة لمفاوضات اسرائيلية-سورية في وقت لاحق.

وفي جنوب لبنان كانت القوات الاسرائيلية تتمركز على طول الشريط الحدودي في جنوب لبنان منذ سنة 1982، مكونة ما يسمى "بالمنطقة الأمنية"، الى الشمال من تمركز قوات حفظ السلام (forces de maintien de l'ordre) الأممية (اليونيفيل)، وقد شهدت المنطقة مواجهات بين اسرائيل والمقاومة اللبنانية أدى في نهاية المطاف الى دحرها الى حدود الهدنة لسنة 1949، في حين لاتزال قرية (شعبا) اللبنانية محتلة من القوات الاسرائيلية، وهو ما يخالف قرار منظمة الأمم المتحدة (O.N.U.) رقم 425 القاضي بانسحاب اسرائيل من لبنان.

المطلب السابع

السعودية-قطر

ظهر النزاع بين السعودية وقطر ودي أيضا حول خليج "خور العديد" الصغير والواقع في الجنوب الشرقي من قطر والمنطقة الساحلية القريبة منه، ويحتوي هذا الخليج على مياه ضحلة، الآن الرياض تعتبره مهما من الناحية الاستراتيجية. ففي شهر ديسمبر سنة 1965، توصلت قطر والسعودية الى اتفاق-رفض من دي-حدد بموجبه الحدود البرية (terrestres) والبحرية (maritimes) بينهما، منحت السعودية بموجبه السيادة على الشريط البحري، وكان خليج "خور العديد" يتبع دولة الامارات العربية المتحدة قبل أن تتنازل عنه للسعودية كما في اتفاقية سنة 1974.

وترجع أهمية موقع "الخفوس" بالنسبة لقطر لكونه أنه يربطها بدول الامارات أكبر شريك تجاري لها في منطقة الخليج، ويرى القطريون أن سيطرة السعودية على هذا الموقع يجعل جميع الطرق البرية لقطر محاطة تماما بالأراضي السعودية، وبالتالي، عليهم أن يمروا بنقاط المرور السعودية قبل الوصول الى الامارات.

وفي أعقاب الحادث الذي وقع في 1992/09/30 عند موقع "الخفوس" وذلك عندما هاجمت قوة عسكرية سعودية المركز مما أدى إلى استشهاد جنديين من القوات المسلحة القطرية، بالإضافة إلى أسر جندي ثالث، فأدت هذه التطورات إلى أن تعلن الدوحة بأنها لم تعد تعترف بالاتفاق الذي عقد في سنة 1965. في غضون ذلك، لجأت قطر إلى عدة وسائل للضغط على السعودية للانسحاب من "الخفوس":

-استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، لتكون بذلك أول دولة في مجلس التعاون الخليجي (conseil de coopération du golfe) تستأنف علاقاتها مع نظام الرئيس صدام حسين منذ اندلاع حرب تحرير الكويت في سبتمبر سنة 1990. والمعروف أن سلطنة عمان لم تقطع علاقاتها مع العراق خلال الأزمة، وأعلن الرئيس العراقي صدام حسين تأييده لقطر في نزاعها الحدودي مع السعودية، غير أن قطر سحبت سفيرها بعد عدة أيام من وصوله إلى بغداد.

-التلويح بالورقة الابراية للاسراع في حل للتراع على "الخفوس"، وأعلنت ايران تأييدها لقطر واعتبرت التراع على "الخفوس" يهدد مصالح دول المنطقة، وكانت قد وقعت قطر عدة اتفاقات اقتصادية مع ايران.

-تصدير التراع إلى داخل دول مجلس التعاون الخليجي، بإعلان قطر انسحابها من قوات درع الجزيرة، ومقاطعة قطر اجتماعات وزراء دول المجلس منذ بدء نزاعها مع السعودية في 1992/09/30.

-الاتجاه نحو تدويل التراع، حيث بعث وزير خارجية قطر حمد بن جاسم برسالة إلى الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة السابق لمنظمة الأمم المتحدة (O.N.U.) يدعو فيه إلى الوساطة ملمحا إلى عرض التراع على منظمة الأمم المتحدة في حال عدم انسحاب القوات السعودية عن مركز (الخفوس).

ونتيجة للوساطة التي قامت بها مصر، وافقت كل من السعودية وقطر على

تسوية مبرجة للتزاع في شهر سبتمبر سنة 1992، وذلك بتشكيل لجنة مشتركة وفقا لاتفاق سنة 1965 تكون مسؤولة عن تنفيذ كافة بنود الاتفاق وأيضا عن ترسيم نقاط الحدود بين البلدين وفعلا قامت اللجنة بتحديد خريطة الحدود، وقعت من قبل الطرفين، واعتبرت الخريطة متممة للاتفاق الصادر سنة 1965، وأتمت اللجنة مهماتها بنهاية سنة 1993.

ومن المستبعد أن يتصاعد النزاع على (الخفوس) الى المستوى العسكري نظرا لاختلال التوازن العسكري والاقتصادي بين الطرفين. كما من المستبعد أن يثار النزاع جديا على المستوى الاقليمي أو العالمي، فحتى الآن لم تعلن الدول العربية- باستثناء العراق- بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي (conseil de coopération du golfe) موقفها الصريح من النزاع، وينسحب هذا أيضا على جامعة الدول العربية (ligue des Etats arabes) حيث لم تجر أية مداولات بشأنه.

المطلب الثامن

السعودية-اليمن

وقعت اليمن والسعودية في سنة 1934 "اتفاقية الطائف" حول ترسيم الجزء الأكبر من الحدود اليمنية-السعودية، وذلك بين الملك عبد العزيز بن سعود والامام يحيى إمام المملكة المتوكلية اليمنية، وقد اعتبر هذا الاتفاق القاعدة الأساسية بين البلدين، إلا أن عدم وضوح ودقة "اتفاقية الطائف"، فضلا عن عدم توضيح تحديد الاتفاقية في سنة 1974، وكثرة التأويلات حول قانونية (juridicité) المعاهدة ذاتها فيما يتعلق بالحدود، وزيادة على الحقوق التاريخية (droits historiques)، جعلت من مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة الى حد بعيد.

وكان الجزء الرئيسي¹ من الحدود ما بين السعودية واليمن، وخاصة مناطق الربع الخالي وحضرموت، والحدود البحرية (frontières maritimes) كذلك، لم تحدد أو ترسم بعد. ويعتقد أن الأراضي الواقعة ما بين خطي العرض السابع عشر والثامن عشر، يجب أن تكون تحت السيادة اليمنية، إلا أن السعودية لا تزال تعتبر الشريط الواقع ما بين خطي عرض السابع عشر والعشرين، منطقة متنازع عليها وخاضعة للتفاوض، علما أن حوادث حدودية وقعت في سنة 1969 عندما حاولت القوات اليمنية الجنوية اجتياز خط العرض 17 في نقطة واحدة.

وبموجب معاهدة الطائف، ثبت الجزء الغربي من الحدود، من رأس الموج على البحر الأحمر إلى جبل ثار في نجران، سنة 1934، وبموجبها اسقطت اليمن بشكل ظاهري مطالبها أو ادعائها "باليمن الكبرى" كما كانت في القرن السابع عشر، والتي كانت تمتد من جبال عسير الشمالية على البحر الأحمر إلى ساحل ظفار على بحر العرب. وتؤكد معاهدة "الطائف" القابلة للتجديد كل عشرين سنة وتدعى "بمعاهدة الصداقة والأخوة الإسلامية" سيطرة السعودية على أراضي عسير (بسكانها الشيعة القلة)، وجيزان ونجران، في حين يسمح لليمن بفرض سلطته على منطقتي الجوف ومأرب، اللتان ثبت أنهما غنيتان بالنفط.

وبعد قيام جمهورية اليمن المتحدة في مستهل سنة 1992 برز اهتمام أولي بإلغاء ملف الحدود اليمنية - السعودية، وهو ما نص عليه برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري الذي قدمته حكومة حيدر أبو بكر العطاس. إلا أن اندلاع أزمة الخليج الثانية ومارافقها من توتر شديد في العلاقات بين البلدين جعل من الصعوبة بمكان فتح هذا الملف والخوض في تفصيلاته، إلى أن هدأت الأزمة نسبيا وأمكن احتواء بعض تداعياتها ظهرت فرصة لإعادة التفاوض بين البلدين

¹ النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

وكانت اليمن الموحدة قد عارضت تحديد (معاهدة 1934)، والتي كان مقرر لها أن تنتهي في شهر مايو سنة 1994.

في غضون ذلك، منحت اليمن شركات نفط أجنبية امتيازات (capitulations) التنقيب في هذه المنطقة الحدودية، فأرسلت السعودية ملاحظات في شهر مارس سنة 1992، ومرة أخرى في شهر مارس سنة 1993 لأنهاء أنشطة الحفريات في المناطق المتنازع عليها، وأنشئت لجنة سعودية — يمنية لترسيم الحدود (Le tracé des frontières) بين البلدين.

وفي شهر ديسمبر سنة 1994، اتهمت اليمن جارها الشمالية السعودية بانتهاك الحدود وذلك بإقامة مراكز مراقبة وشق طرق على أراضيها، مما أدى إلى توتر بين البلدين نجم عنه اشتباكات حدودية في شهر ديسمبر سنة 1995، تبع ذلك إجراء مفاوضات، ثم وقعت مذكرة تفاهم في مكة في شهر فبراير سنة 1995 بين البلدين، اتفقا بموجبها على اعترافهما، والتزامهما، بشرعية وقانونية (juridicité) معاهدة 1932، أما الحدود البحرية (frontières maritimes) فيجري تحديدها وترسيمها "بطريقة علمية" تحت إشراف لجنة تمثل كلا البلدين.

المبحث الثاني

التراعات الحدودية الساكنة (inactifs)

تعرضنا فيما سبق لما اصطلح عليه بالتراعات المتحركة (actifs) وخصائصها وبور توترها، والآن نستعرض التراعات الحدودية (Les conflits frontaliers) التي لها طابع السكون والثبوت، أي تلك التراعات التي لم تسو بعد ولا تزال ماثلة، مع أنها غير نشطة منذ فترة زمنية طويلة، ولكن هذا لا يعني أن ملفها طوي ثاماً، ومن أمثلة هذه التراعات:

- 1- البحرين — إيران
- 2- الكويت — إيران
- 3- الكويت — السعودية
- 4- العراق — تركيا
- 5- سلطنة عمان — السعودية
- 6- سلطنة عمان-الامارات العربية
- 7- السعودية-الامارات العربية
- 8- سوريا-تركيا
- 9- سلطنة عمان-اليمن
- 10- المغرب-اسبانيا
- 11- النزاع داخل الامارات العربية

المطلب الأول

البحرين — إيران

يعود الخلاف الحدودي إلى فترة تاريخية تعود إلى القرن السابع عشر، عندما طرد الفرس المحتلون البرتغال من البحرين، ولكن سكان (زوبراج) الواقعة على

الساحل القطري والذين يرجع أصلهم إلى آل عتبة العربية، والمتصلة بعائلة آل خليفة الحاكمة الحالية انتزعوا البحرين من الحكم الفارسي إلا أن إيران ومنذ سنة 1980 أكدت مطالبتها بالبحرين، وأكثر من ذلك أن إيران رفعت القضية إلى عصبة الأمم المتحدة (S.D.N.) واحتجت في سنتي 1930 و1934 عندما منع حاكم البحرين امتيازات (concessions) التنقيب عن النفط لشركات غربية.

وفي مايو سنة 1970 تكرر الادعاء الإيراني بالبحرين، وتزامن ذلك وإعلان بريطانيا الانسحاب (la renonciation) من مواقعها في شرقي السويس نهاية سنة 1971. وقررت منظمة الأمم المتحدة (O.N.U) تنظيم استفتاء عام، اكتشفت بموجبه عمليا من أن جميع البحرينيين كانوا يرغبون بالاستقلال التام، وأن غالبيتهم أرادوا وجود دولة عربية في البحرين، وأقرت نتائج الاستفتاء بالغالبية من قبل البرلمان الإيراني.

وأثناء قيام الثورة الإسلامية الإيرانية برزت المسألة البحرينية، من جديد ففي سنة 1971 اعتبر آية الله روحاني، وهو زعيم بارز في إيران، البحرين بغالبيتها الشيعية على أنها الولاية الإيرانية الخامسة والعشرون، واعتبر أن هذا التصريح (proclamation) يمثل وجهة نظر إيران الرسمية، ومنذ ذلك الوقت بقيت المسألة ثابتة إلى أن ثبت تورط إيران بمحاولة انقلاب فاشلتين جرتا في شهر ديسمبر سنة 1981 وفبراير سنة 1996، وأيضا في أحداث الشغب التي وقعت في أواخر سنة 1991.

ومع التسليم بأن النزاع بين البحرين وإيران ثابت — على الأقل حتى إشعار آخر — فإن ما يلاحظ على ادعاءات إيران بصورة متقطعة، مطالبتها بالبحرين، والذي يقوم على أسس تاريخية وطائفية¹ في الأصل يخضع دائما لاعتبارات سياسية

¹ النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره

وشخصية النظام في طهران. ولا تزال لعبة شد الحبل سيدة الموقف ما بين إيران والغالبية الشيعية للأرخبيل.

المطلب الثاني

الكويت — إيران

يدور النزاع بين الكويت وإيران حول حدود الرصيف القاري (le plateau continental) ما بين البلدين، حيث تم تشكيل لجنة إيرانية — كويتية في شهر يونيو سنة 1965، تلى ذلك عقد معاهدة (traité) بين الجانبين في شهر ديسمبر سنة 1968، وتم الإتفاق على أن لكل دولة الحق في امتلاك الجزر القريبة منها (مخرج لإيران وفيلكة للكويت)، وقد سمحت هذه التسوية لكل طرف بفرض سيطرته التامة على كل جزيرة تابعة له.

أما العراق فقد شجبت الإتفاق الإيراني — الكويتي، على أساس أنه خرق وانتهاك شامل لحقوقها الذاتية في المياه الإقليمية (الرصيف القاري) في الخليج. وبسبب عدم الإتفاق بتثبيت الحدود البحرية رسميا ما بين العراق والكويت، وبين السعودية والكويت في المنطقة المحايدة (NEUTRALITE)، فإن الإتفاق المشار إليه (اتفاق سنة 1968) لم يثبت بعد في شكل معاهدة رسمية.

المطلب الثالث

الكويت — السعودية

رسمت الحدود بين الكويت ونجد في المعاهدة الانجلو-عثمانية سنة 1913، التي وضعت نهاية الأربعين سنة من الصراع بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية في منطقة الخليج، وفي هذه المعاهدة تخلى الأتراك عن مطالبهم في البحرين وقطر، وحصلت الكويت على استقلال ذاتي في نطاق الدولة العثمانية.

وأثناء الفترة (1917 – 1921) طالب الشيخ سالم الصباح أمير الكويت بأن تنتهي حدود إمارته الجنوبية عند نقطة تبعد عن قلب الإمارة بنحو 150 ميلاً وبعد مفاوضات ذات طابع عسكري، انتهت بتدخل بريطاني أدى إلى عقد مؤتمر "القصر" لتسوية مسائل الحدود بين نجد وكل من الكويت والعراق، وأسفر المؤتمر لجهة الكويت عن توقيع اتفاقية "عقير"، التي وقعت في شهر ديسمبر سنة 1922، التي نصت على إقامة منطقة محايدة (zone de neutralité) مساحتها ألفي متر مربع يتم استغلالها بالتساوي بين نجد والكويت إلى حين التوصل لاتفاق نهائي لرسم الحدود. وفي يوليو سنة 1965، وافق البلدان على إلغاء البند المؤقت لمعاهدة سنة 1922 وتقسيم المنطقة المحايدة (zone de neutralité) مناصفة بينهما، وقسمت عائدات هذه المنطقة من النفط والمصادر الطبيعية الأخرى بين البلدين. وثبت اتفاق تم عقده في شهر ديسمبر سنة 1969 خطة ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) المتفق عليها في شهر يونيو سنة 1965 في المنطقة المحايدة (zone de neutralité)، ومع ذلك فإن الإتفاق لم يعد يشمل الحدود الساحلية (Les frontières littorales)، وذلك بسبب الوضع القانوني المستمر على جزيرتي "قارو" و"أم المرادم". وتعتبر السعودية، على ما يبدو، هاتين الجزيرتين خاضعتين لسيادتهما المشتركة مثل المنطقة المحايدة (zone de neutralité)، في حين أن الكويت تعتبرهما من مناطقها، وفي سبتمبر سنة 1949، ألغت الكويت الإمتياز للتنقيب عن النفط في الجزيرتين، الذي منحه لشركة كاليفورنيا للنفط الأمريكية، في أعقاب احتجاج شديد اللهجة من السعودية. واعتبر الخط الحدودي الساحلي الذي جرى تحديده والذي يمر عبر حقل نفط الصافية والخفجي معترف به كأمر واقع.

والملاحظ أن اتفاقية 1965 لم تضع تسوية لجزيرتي "أم المرادم" و"قارو"، واعترف بسيادة الكويت في منتصف الثمانينات على جزيرة "الكبر" والتي كانت مصلرا آخر للخلاف مع السعودية، ولم يتم التوصل حتى الآن، إلى اتفاق

المطلب الرابع

العراق — تركيا

في شهر ابريل سنة 1995 قام الجيش التركي بحملة مطاردة واسعة النطاق ضد الثوار الأكراد والتي استغرقت عدة أسابيع وذلك في شمال العراق، وقتها دعا الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى إعادة ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) مع العراق وتحويل خط الحدود تجاه السهل الواقع خلف الجبال العراقية وذلك لوقف عمليات تسلل الأكراد، وادعى أيضا ديميريل أن محافظة (الموصل) كانت تابعة لتركيا ويجب أن تعود إليها باعتبار أن معاهدة لوزان الصادرة في سنة 1923 لم تضع أي شرط بدمجها مع العراق.

وكانت عصبة الأمم (S.D.N.) وتحت ضغط من بريطانيا قد أوصت في سنة 1926 بأن تدمج منطقة (الموصل) — بعد اكتشاف حقول النفط في كركوك — مع مملكة العراق الجديدة، وطبق هذا القرار بموجب معاهدة أنقرة التي عقدت في شهر يوليو سنة 1926 بين كل من بريطانيا وتركيا والعراق.

وكان رد الفعل العراقي والعديد من الدول العربية، غاضبة، حول دعوة ديميريل لتعديل (révision) الحدود ولقيت هذه الدعوة معارضة أيضا من الولايات المتحدة (U.S.A.)، بريطانيا (U.K.)، فرنسا (FRANCE)، مما أدى الى تراجع ديميريل عن نوايا تركيا، وأنها لا تخطط لتغيير الحدود، وإنما عبر التفاوض والتعاون مع الدول المعنية، حتى كانت حرب الخليج الثانية ومن نتائجها إيجاد "منطقة أمنية" في المناطق القريبة من حدودها، وهو ما كانت تخطط له تركيا منذ سنة 1996.



المطلب الخامس

سلطنة عمان-السعودية

يتمركز النزاع بين السعودية وسلطنة عمان على حدودهما المشتركة في صحراء "الربع الخالي" وقد جرت سلسلة من المفاوضات حول المناطق الحدودية محل الخلاف لم يكشف عن مضمونها ولا نتائجها، انتهت بالتوقيع (signature) في مارس سنة 1990 على اتفاقية بين الملك فهد، والسلطان قابوس. في حين ذكرت مصادر أن ملاحق الاتفاقية تضمنت تحديد مناطق الرعي وتنظيم التنقل فيها على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وضمان حقوق السيادة لكلا البلدين. وكانت اليمن قد رفضت الاتفاقية التي لم يذكر أي شيء عن تفاصيلها، وأعلنت أنه لا يوجد بين السعودية وعمان هذا الجزء من الجزيرة العربية أية حدود، وهو الجزء الذي تطلق عليه اليمن الصحراء اليمنية الكبرى. ومن ثم فإن الاتفاق يكون تم بين من لا يملك. وقالت اليمن أنها تحتفظ بحقها في هذا الشأن.

المطلب السادس

سلطنة عمان – الإمارات العربية

تثير سلطنة عمان من حين لآخر، فكرة تحقيق "عمان الكبرى"، التي تضم أجزاء كبيرة من إمارات رأس الخيمة، الفجيرة، والشارقة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لإقامة ترابط مباشر مع أراضي "المسندم"¹ وهو رأس عماني يقع على الخليج العربي ومحاط بأراضي أجنبية (غير عمانية) ويتحكم بمضيق هرمز. والجدير بالملاحظة، أن سلطنة عمان تطالب بمساحة أرض طولها 16 كلم إلى جنوب غرب "المسندم" ما بين قريتي دورا والرمسي في رأس الخيمة، كانت تابعة لعمان منذ عدة قرون. وتحول هذا الطلب إلى مصدر نزاع طويل. آخر حادث له

¹ الدواع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ص 162

وقع في نوفمبر سنة 1992 كما نشأ نزاع على الحدود البحرية (frontières maritimes) من رأس الخيمة المجاورة لهذه المنطقة، وفي سنة 1977 — 1978 في أثناء البدء بالتنقيب على النفط في الشريط الساحلي.

ولم تحدد الحدود بعد ما بين أرض عمان الرئيسية والإمارات العربية بالضبط وهناك مساحة من الأرض تقع على طول وادي حدف على الحدود بين عمان وعمان تدار بشكل مشترك من قبل البلدين، ومنطقة أخرى تقع إلى الغرب من الحجر سلسلة جبال تدار أيضا من قبل كل من عمان والشارقة، فضلا عن ذلك، فإن كل من عمان وأبو ظي تطالبان بالسيادة على واحة البريمي. وهي عبارة عن دائرة مساحتها 9.85 كلم²، وتتكون من ستة قرى تابعة لأبي ظي وثلاث قرى عمانية قرية مباشرة من بلدة العين، وهي منطقة مرتبطة تقليديا بأسرة آل نهيان الحاكمة في أبو ظي.

وتتبع أهمية "البريمي" في أنها تتمتع باحتياطيات هائلة من النفط كما أنها تضم المصدر الرئيسي للمياه العذبة، فضلا عن وقوعها في مفترق الطرق التي تصل ساحل الإمارات بعمان¹ ويبدو أن كلا من عمان وأبو ظي ترغبان بالحفاظ على الوضع الراهن للواحة وما حولها، على الأقل راهنيا.

المطلب السابع

السعودية — الإمارات العربية

كانت منطقة البريمي كما أسلفنا محل نزاع بين أبو ظي وسلطنة مسقط عمان، وبين السعودية من ناحية أخرى. فالحدود البرية والبحرية ما بين السعودية وجاراتها الإمارات العربية المتحدة. والبريمي تقع في منطقة واسعة تفصل الخليج العربي

¹ السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره ص 224

عن خليج عمان، وترتبط بمدخل وادي الجزى الذي يشقه جبل الحجر ليربط ساحل الباطنة وميناء صحار بمنطقة الظاهرة.

بدأ النزاع الحدودي على البريمي يظهر على السطح من جديد لاسيما سنة 1947 عندما قامت شركة أرامكو الأمريكية بالتنقيب عن البترول في مناطق العقل، والجح، وبينونة التي تعتبرها بريطانيا ضمن حدود أبوظبي.¹

وقد أُنذرت (DONNE UN ULTIMATUM) بريطانيا الشركة الأمريكية بالانسحاب فوراً من هذه المناطق، وبدأت سلسلة طويلة من المفاوضات على البريمي من سنة 1949 إلى سنة 1968 لم تسفر عن شيء حتى اتخذت بريطانيا قرارها الشهير بالانسحاب من منطقة الخليج في بداية السبعينيات.

وفي سنة 1974 توصلت السعودية وأبوظبي إلى اتفاق على إنهاء نزاع الحدود على البريمي نص على تنازل السعودية عن واحات البريمي الست لأبي ظبي مقابل تنازل أبوظبي عن مثلث من أرض غرب أبوظبي وجنوب شرق قطر المعروفة باسم سبغة مطي، كما تضمن الاتفاق إنشاء ممر بري إلى السعودية يربطها بخور العديد على الساحل الغربي لأبي ظبي وبذلك أصبح للسعودية منفذاً على الخليج شرق قطر.

المطلب الثامن

سوريا-تركيا

تم ضبط الحدود الدولية بين تركيا وسوريا وفقاً لمعاهدة لوزان في سنة 1932، والتي اعتبرت لواء الاسكندرونة² على أنه جزء من الأراضي السورية، مع أنه محكوم بموجب نظام خاص. ومع ذلك ضغطت تركيا في الثلاثينيات من أجل عقد اتفاق خاص بوضع اللواء. وفي سنة 1937 أقرت عصبة الأمم بأنه يجب أن يتمتع

¹ السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره.

² نقطة العرب، مرجع سبق ذكره.

اللواء بالحكم الذاتي (L'autonomie) كاملاً. وقعت معاهدة بين سوريا وفرنسا، التي كانت قوة منتدبة على سوريا وقتذاك، سنة 1936، أعلن فيه عن قيام دولة سورية موحدة شملت الاسكندرونة، الآن هذه المعاهدة لم تفر، ونحت ضغط دولي، حول لواء الاسكندرونة الى تركيا في شهر يونيو سنة 1939.

ولا يزال النزاع قائماً حتى الساعة حول لواء الاسكندرونة، وهونزاع مستر، فسوريا تعتبر لواء الاسكندرونة كجزء من أراضيها، ولا يزال يظهر على الخرائط الرسمية للبلاد. ونتيجة لذلك، فإن الحدود القرية من اللواء كانت موضع نزاع في وقت سابق.

المطلب التاسع

سلطنة عمان — اليمن

تطورات كبيرة عرفتتها اليمن بعد قيام الوحدة اليمنية في مايو سنة 1992، والتي جمعت بين شطري اليمن السابقين، وفي حين كان الشطر الجنوبي من اليمن مسؤولاً عن الحدود مع سلطنة عمان، كان الشطر الشمالي — المعروف آنذاك باسم الجمهورية العربية اليمنية — مسؤولاً عن الحدود مع السعودية. ومنذ التشطير بين البلدين، حالت عدة أساليب من أبرزها حالة التشطير عدم الخوض بصورة جادة في قضية رسم الحدود الدولية مع أي من سلطنة عمان أو السعودية.

ودون الخوض في تفاصيل النزاع الحدودي بين البلدين، نشير إلى أن خط الحدود القديم بين سلطنة عمان وسلطنة المهرة — حالياً إحدى محافظات الجنوب في اليمن الموحد مثلما كان شأنها في ظل التشطير — إلى سنة 1965، حين وقعت سلطات الحماية البريطانية التي كانت تسيطر على ما كان يعرف بالحميات الشرقية لعُدن مع سلطان مسقط وعمان اتفاقية للحدود.

وبعد قيام الوحدة دخلت المفاوضات اليمنية — العمانية حول الحدود مرحلة

اتسمت بالجدية والإصرار على انهاء هذا الملف وما يساعد على تقارب المسافات المتباعدة بين البلدين اعتماد جملة من المبادئ العامة التي يتم من خلالها تجاوز منطوق اتفاقية سنة 1965، وتجاوز الإدعاءات التاريخية القديمة، والسيادة الوطنية لكل منهما، وعدم سعي أي من الطرفين لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، وأن يكون خط الحدود مستقيما إلى أقصى حد، وأن يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية.

وكان مبدأ جعل خط الحدود مستقيما إلى أقصى درجة ممكنة مثيرا لبعض المعوقات خاصة في المنطقة المسماة بثلاث جيروت التي تتداخل فيها مصالح القبائل العمانية واليمينية على نحو كبير في الخط الحدودي القديم للحدود، مع اعتماد مبدأ الخط الحدودي من منطقة "خربة علي" على المحيط الهندي وبصورة مستقيمة حتى منطقة "جيروت" لتعرج قليلا، ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة في اتجاه صحراء الربع الخالية إلى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية.

وفي الأخير تم التوصل الى اتفاقية لترسيم الحدود (Le tracé des frontières) بين البلدين، تم التوقيع (signature) عليها في العاصمة اليمنية صنعاء في 1992/10/01، وهي تقدم صورة حية لأهمية الحوار والتفاوض كآلية هامة لترسيم الحدود (Le tracé des frontières) بصورة واضحة.

المطلب العاشر

المغرب-اسبانيا

لاتزال مدينتي سبتة ومليلة والجزر المجاورة تابعة لأسبانيا، وقد طلب حديثا¹ المغرب باسترجاع مدينتي سبتة ومليلة والجزر المجاورة، وأن المغرب مستعد لاجراء حوار يضمن حقوق السيادة المغربية ومصالح السكان الاسبان في هذه المناطق، ولايزال

¹ الشروق اليوم (صحيفة جزائرية)، عدد 16، 2002/09/571.

المغرب يعتبر بلدتي سبتة ومليلة المحتلتين والجزر المجاورة يشكل حالة استعمارية قديمة لم يعد لها مكان في القرن الواحد والعشرين.

أما الطرف الإسباني فلأزال يعتبر سبتة ومليلة إسبانيتان ولم يسبق أن استعمرتا، وأن وقوعهما في الجهة الأخرى لجبل طارق ليس سوى خصوصية جغرافية تتميزان بهما مثلما هو الحال بالنسبة لجزر هاواي واسطنبول.

وكانت العلاقات المغربية-الإسبانية قد ساءت قبل سنة، وصلت أن سحب كل بلد سفيره في البلد الآخر إثر سلسلة من الخلافات بشأن صيد الأسماك والتنقيب عن النفط قبالة جزر الكناري، والهجرة غير القانونية والزراع في الصحراء الغربية.

وبلغ التوتر بين المغرب وإسبانيا ذروته في شهر يوليو سنة 2002 إثر اجتياح المغرب جزيرة البرسيل أي البقدونس بشكل أحادي، وهي تقع قبالة الشواطئ المغربية والتي احتلها الجيش الإسباني وطرد منها نحو عشرة جنود مغاربة، وتعرف جزيرة البرسيل عند المغاربة بجزيرة "ليلي"، مساحتها لا تتجاوز ملعباً لكرة القدم، على صخرة غير مأهولة، كانت قد سلمتها السلطات البرتغالية لإسبانيا سنة 1581، وليست لها أي أهمية تذكر، اللهم إلا موقعها الاستراتيجي، فهي لا تبعد عن حدود البلدين سوى بضعة مئات من الأمتار، قد سبق احتلال الجزيرة من بريطانيا ثم إسبانيا، ورغم أنها لا توجد في الخرائط لصغر حجمها، إلا أنها ظلت على الدوام تحت السيادة الإسبانية إلى بداية السبعينيات، حيث انسحبت آخر جماعة كانت متمركزة بها.

وقد كان موقف الجزائر بشأن جزيرة (ليلي) يتمثل في رفض "سياسة الأمر الواقع" الذي عبر عنه الوزير المكلف بالشؤون المغربية والأفريقية، والخلاف لم يحل بعد، وهو من النزاعات الساكنة (conflits inactifs) التي قد تنفجر في أي لحظة، وبالتالي، تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة¹.

¹ الخبر (صحيفة جريدة)، عدد 3521، 2002/07/13



المصلى: جزيرة البرسيل (واف).

النزاع داخل الامارات العربية

تمثل نزاعات الحدود داخل الامارات العربية المتحدة وترسيمها حالة متميزة في سياق المقارنة مع باقي حالات نزاعات الحدود العربية فيما بينها، ذلك أن الترتيبات الاقليمية داخل هذه الامارات معقدة بشكل ملفت للنظر، فهناك الوحدات السياسية التي نشأت عن العلاقات القبلية، زد على ذلك أن هناك من الأراضي المحاطة بأراضي أجنبية تدار بصورة مشتركة من قبل هذه الامارات المختلفة، وتبقى فقط أبوظبي وأم القيوين وهما من إحدى الامارات السبع في الاتحاد اللذان يشملان على وحدات متكاملة من الأرض. مقابل ذلك نجد عجمان وهي أصغر إمارة في الاتحاد، تبلغ مساحتها حوالي 300 كلم² مقسمة الى ثلاث أجزاء اقليمية.

إضافة الى ماتقدم، يلاحظ أن عدة حدود داخلية ما بين أعضاء الاتحاد لاتزال غير محددة أو متنازع عليها. وبعد مطالبة أبوظبي في سنة 1946¹ بحوالي نصف دبي أدى الى عمل عسكري، ولكن هذا النزاع سوي بصورة مؤقتة في سنة 1969 عبر إنشاء منطقة محايدة (ZONE DE NEUTRALITE) في المنطقة المتنازع عليها. واتفق على مقاسمة عائدات أي اكتشاف للنفط مناصفة فيما بينهما.

وهناك إمارة الفجيرة، التي كانت تعتبر لغاية سنة 1901 كجزء من إمارة الشارقة، ثم منحت الحكم الذاتي (L'autonomie) بصفتها عمية بريطانية حتى سنة 1952 حين أصبحت مستقلة، وفي أعقاب انشاء دولة الامارات العربية المتحدة في سنة 1971 نشب نزاع ما بين إمارة الفجيرة و الشارقة حول إحدى حقول النفط، وقد ساعد ذلك النزاع بصورة مؤقتة وذلك بمنح الامارتين حقوقاً متساوية لعائدات حقول النفط.

¹ النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 166.

أما دبي والشارقة فقد كان بينهما نزاع حول ترسيم الحدود (Le tracé des frontières). ففي سنة 1981، سويت المسألة بواسطة لجنة تحكيم (comité d'arbitrage) مشكلة من مجموعة مختارة من المحامين الدوليين. كمانشب نزاع بين الشارقة وأم القيوين في سنة 1968 حول حقول التنقيب عن النفط. بعد اكتشاف حقل نفط على ساحل جزيرة أبو موسى، وكانت وقتذاك تحت سيطرة الشارقة لوحدها وقد حل النزاع في سنة 1971، وعينت الحدود البحرية (frontières maritimes) بين الامارتين بموجب اتفاق تم التوصل إليه في شهر مايو سنة 1994.

الخاتمة

استعرضنا وضعية الحدود السياسية العربية وترسيمها، سواء في دول المغرب العربي أو دول المشرق العربي، وأبرزت تداعيات حرب الخليج الثانية، المتعلقة بالخلل الكبير في توازن القوى الشامل بين النظام العربي بجميع أطرافه من جهة وبين أطرافه الإقليمية خاصة في الشرق وفي الشمال من جهة ثانية. وغني عن البيان الخلل داخل النظام العربي ذاته. أي خلل التفاعلات وعجز المؤسسة القومية والتزوع إلى تفضيل حل النزاعات الثنائية للقضايا القومية الكلية بدلاً من المعالجات الجماعية، واستقدام الدور الخارجي ومنحه الأولوية (suprématie) على الأدوار العربية.

ولا يزال الشرق الأوسط حتى الآن من أكثر المناطق اتقاداً وقابلية للاشتعال في العالم، فمنذ سنة 1945، تورطت كل دولة في المنطقة في حرب واحدة على الأقل. وكان جوهر المشكلة هي النزاع العربي-الإسرائيلي (والمشكلة الفلسطينية المتعلقة بها) والتي نتج عنها ثلاثة حروب إقليمية، وعمليات عسكرية عديدة، نجم عنها آلاف القتلى. ومقاومة إسرائيل حتى سنة 1979، على الأقل، كان عاملاً معيارياً للسياسة الخارجية لكل دولة في المنطقة.

وترافق مع المواجهة العربية-الإسرائيلية حربان مروعتان بدأهما العراق. الأولى هي الحرب العراقية-الإيرانية، التي امتدت من شهر سبتمبر سنة 1980 ولغاية وقف إطلاق النار (cessez-le-feu) في صيف سنة 1988، وكانت حرباً تقليدية، بما فيها الغاز السام، وغني عن البيان الحرب الثانية بسبب الكويت.

أيضاً، تكلمنا عن حالة التردّي في النظام العربي والتي اهتزت بصورة تراجيدية منذ قيام العراق بغزو الكويت وماتج بعده من تداعيات، لا تزال تصنع الحدث حتى الساعة، والحالة العراقية-الكويتية تجلّ لها القاسم المشترك الأعظم الذي يتوافر في غالبية الحالات العربية الأخرى، ونعني به قيام الحدود العربية-العربية على أساس إرث استعماري، فبالكاد تعد النسبة الأكبر من الاتفاقيات الاستعمارية الفرنسية

أما عن التزاعات الءءوءفة (Les conflits frontaliers) ءول الموق الصءء لبعض الءءوء الفءولة فسلطنا الضوء على تلك الءف لاءزال ءون ءسوفة ءاصة فف ءول الشرق الأوسط؁ بالنسبة للءءء الأعظم من ءول المنطقة. وماعقء المشكلة عءم وءوء معالم أرضفة أوسطءفة قابلة للءءءفء أو الءرسفم. فعملفة (الءرسفم الءءوء) (Le tracé des frontières) عبر مناطق طبعفة ٱفر مءمفزة أو لاسماء طبعفة لها نسبفا؁ كءال الصءءارى؁ وءءف لو سوف ءطوط إرشاءفة ءنءسفة؁ ءواجه صعوباء ءعبر ءءوءا افتراضفة؁ وءءف لو سوف ءطوط الءءوء على الءارطة؁ فإن موقعها المءءء على أرض الواقع فؤءف فف ٱالب الأءفان الى ءءوء نزاع ءولها. ومن وءهة النظر القانوففة الفءولة؁ لاءوءء ءناك معاهءة ءءكم وءنظم الءءوء البرفة بفن الءول.

والملفف للانبفاء أن الءءوء العربفة الءالفة رسمء ءءفا كءطوط طول وعرض على الءرائط ءون مراعاة لعوامل الءرفراففة الطبعفة أو ءصائص المءتمعاء العربفة المءءاورة ففما بفننا. وقامء ءول كبرى ٱالبا ءااء نفوء فف المنطقة العربفة برسم ءهء الءرائط وإعءاءها للءءاول. وءعء شبه الءزفرة العربفة من أكثر المناطق ءعرضا للآزاعات الءءوءفة؁ فالسعودفة مثلا بمسآءتها الشاسعة ءشءرك فف الءءوء مع سفع ءول عربفة منها ماهو قءسم مثل الفمن؁ ومنها ماهو ءءفء باءءباره كفاا سفاسا فءءا ء الى رسم ءءوء ءرفراففة ءءفءة مثل الامارات العربفة المءءءة وقطر.

إضافة إلى ما ءقءم؁ ءكلمنا عن عءم الءكافؤ فف النمو والمعوقات الاقءصاءفة؁ وبالفالف؁ عءم ءطابق الءءوء السفاسفة مع ءءوء الموارء الاقءصاءفة لاسفما أن عالمنا العربف باء فءكمه مسألفن ءفوففن هما: الماء والنفف؁ وإفلاء أهمفة أكبر لقضفة الماء؁ لفس بفعل نءرفها فف أءءاء كبفرة من الوطن العربف؁ ولكن أيضا بسبب عءم اءضاح الءواب المرتبطة بما بنفس ءرءة الوضوح الءف ءربط بالنفف والغاز. وأءء الءروة النفطفة الى ءلف ءناقض بالنسبة للءول مءلس الءعاون الءلفءف

الغنية، وزيادة انعزالها السياسي في المنطقة، وقد علمت الأسر الحاكمة لهذه الدول أنه مع التسليم بإمكانية شراء الدعم السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء في المدى القصير، فإن بقائها سيعتمد بصورة مطلقة إما على توزيع عائدات البترول بشكل متكافئ، أو بالاعتماد المستمر على المساعدة الخارجية للتصدي للتحديات الإقليمية الراهنة، وهو ملاذ يمكن أن يرهن على أسوأ الاحتمالات.

وبفعل الفجوة الكبيرة ما بين الدول الغنية والفقيرة في الشرق الأوسط، ومن أجل المزيد من التوزيع العادل للثروة في المنطقة، وبين حالة الاستقطاب ما بين الدول الفقيرة والساحطة من جهة، والدول الغنية والراضية من جهة أخرى، وصل هذا التناقض الصارخ حد فرض القوة، وافتتح الغزو العراقي للكويت تدخل المكسون العسكري بشكل أخطر وأكثر وضوحاً، كانت له آثار دراماتيكية ليس بطرف واحد دون آخر، ولكن لكل طرفي النزاع، بل لكافة الأطراف الأخرى في منطقة الخليج العربي وللنظام العربي برمته. أما موقف جامعة الدول العربية (Ligue des Etats arabes) الذي تكلمنا عنه سابقاً فقد اتسم بعدم الفعالية إزاء النزاعات الحدودية (Les conflits frontaliers arabes) العربية بسبب القصور في الإطار القانوني لتسوية المنازعات العربية.

ومع عدم الحسم النهائي حتى الآن لغالبية نزاعات الحدود العربية خاصة تلك التي لها طابع الحدود الساكنة، واحتمال انفجارها وتصاعدها إلى الدرجة التي تهدد بتدخل المكون العسكري، وبالتالي، نشوب حروب بين الدول العربية. ويبقى اعتماد أسلوب التفاوض المباشر ودبلوماسية الاحتواء ومواجهة النزاعات العربية - بما تكتنفه من غموض وحساسيات مبررة وغير مبررة - الصيغة الحيوية، خاصة في ظل وجود الحالة الشاذة لإسرائيل كمصدر للنزاع وعدم الاستقرار في المنطقة.

قراصنة التاريخ والجغرافيا في إسرائيل يمارسون اليوم رياضتهم المفضلة، وهي طحن عظام الشعب الفلسطيني على مدار الساعة، والولايات المتحدة تهدد بطحن

الشعب العراقي، وتليه على لائحة الانتظار الأمريكية دول عربية وغير عربية أخرى في المنطقة. والتنسيق على أشده في "تحالف الشر" المعلن بين أمريكا وإسرائيل لاستعمار المنطقة في مخطط مدروس وينفذ على مراحل. إننا مقبلون نحن العرب على وضع مرعب، ولا خيار لنا إلا بتوحيد الكلمة والارادة.

الرموز والمصطلحات الأجنبية

ONU : Organisation des Nations Unies	منظمة الأمم المتحدة
SDN : Société des Nations	عصبة الأمم
CJI : Cour Permanente de Justice	محكمة العدل الدولية
CPJI : Cour Permanente de Justice International	محكمة العدل الدولية الدائمة
CDI : Commission de Droit International	لجنة القانون الدولي
TANU : Tribunal Administratif des Nations Unies	المحكمة الإدارية لبيئة الأمم
TMI : Tribunal Militaire international	المحكمة العسكرية الدولية
CPA : Cour permanente d'arbitrage.	محكمة التحكيم الدولي الدائمة
AJIL : American journal of international law	المجلة الأمريكية العالمية
OUA : Organisation de l'Unité Africaine	منظمة الوحدة الإفريقية
LEA : Ligues des Etats Arabes	جامعة الدول العربية
PMER : Pays du Marché Européen Commun	دول السوق الأوروبية المشتركة
CCA : Conseil de Coopération Arabe	مجلس التعاون العربي
CCM : Conseil de Coopération Maghrébine	مجلس التعاون المغربي
CCG : Conseil de Coopération Golfe	مجلس التعاون الخليجي
NOM : Nouvel ordre mondial	النظام العالمي الجديد

